

الانتصار

[568] عن طاهر واحد، وحملنا الآخر على حقيقته، والعدول عن طاهر واحد أولى من العدول عن اثنين. وليس لأحد أن يقول: فاعدلوا عن طاهر الزوج وبقوا طاهر الأختين، لأن كل من أوجب العدول في هذه المسألة عن بعض الطواهر دون بعض أوجب العدول فيمن عيناه. وإذا كنا قد بينا فساد القول بالعدول فقد أبطالنا بذلك كل ما يبنى عليه من المسائل وهي كثيرة ولا حاجة بنا إلى تعيين جميعها وتفصيله مع إبطال الأصل الذي يرجع إليه. فصل في العول بوجوب الرد عندنا: أن الفاضل عن فرض ذوي السهام من الورثة يرد على أصحاب السهام بقدر سهامهم، ولا يرد على زوج ولا زوجة، كمن خلف بنتا وأبا فللبنات بالتسمية النصف وللأب بالتسمية السدس وما بقي بعد ذلك وهو ثلث المال رد عليهما بقدر أنصائهما فللبنات ثلاثة أرباعه وللأب ربعه فيصير المال مقسوما على أربعة أسهم للبنات ثلاثة أسهم من أربعة وللأب سهم من أربعة. وقال أهل العراق: إن الفاضل من السهام إذا لم يكن هناك عصة رد على أصحاب السهام بقدر سهامهم إلا على الزوجين (1).

(1) لم نعثر عليه.